اطلاع الناس عليه ولم يزل هذا ظاهرا معروفا ومن ثم قال زهير الستر
دون الفاحشات ولا يلقاك دون الخير من ستر وان غاية المقدم دل
عليه ما قبله اعمل لتلزم العمل بما في قلبك وان افتاك الناس عنه وافتوك
كما يأتي رواية وان افتاك المفتون وافتوك بخلافه لانهم انما يعولون
على ظواهر الامور دون بواطنها والمراد قد اعطيتك علامة الاثم فاعتبر
في اجتنابه ولا تقدم على افتاك بمخالفته ومحل ذلك اذا كان المستفتي
ممن يشرح الله صدره وافتاه عالم غير مجرد ظن او ميل الى هوى من
غير دليل شرعي والا لزمه اتباعه وان لم ينشرح ومن ثم كره عليه السلام
امتناع قوم امرهم بالفطر في السفر اذا ما ورد به النص ليس للمرء
فيه الا طاعة الله ثم ورسوله فليتقبله بانشراح صدر قال تعالى لا يجدوا
في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما واما ما لا نص فيه منه
عليه السلام ولا من تقتدي بقوله فاذا اوقع منه شيء في قلب منشرح
بنور المعرفة واليقين مع تردد ولم يجد من نفسه الامن مخبره عن
ربه وهو غير اهل لذلك فرجع لما افتاه في قلبه وان افتاه هذا
وامثاله بخلافه والظاهر ان هذا لبس من الالهام المختلف في حجيته لانه
شيء يقع في القلب من غير قرينة ولا استعداد فيتلجلج الصدر واما
ما هنا فهو تردد منشأه قرائن خفية او ظاهرة لان الغرض ان الامر
مشتبه وان القلب مال الى اثم فليرجع اليه منه كما دلت عليه
النصوص النبوية وفتاوى الصحابة رضي الله عنهم وانما وجد الفعل
الاول لاستناده الى ظاهر وجمع الثاني لاستناده الى ضمير والاصل
فيه ان الفعل اذا كان فاعل واحد فان كان ظاهرا امتنع ايصال
ضميره بالفعل واما واسروا النجوى الذين ظلموا فمن باب البدل
من الضمير لا من باب تعدد الفاعل لامتناعه الا في لغة ضعيفة
وان لم يكن ظاهرا وجب اضماره ليلا يتجرد الفعل عن الفاعل وهو
غير جائز قيل بين هذا وما مر من حديث الحلال بين تعارض فلا فقنا
هذا أن المشتبه اثم لانه يتردد في النفس ومر ان ذلك يقتضي
انه غير اثم وجوابه حمل هذا على ما تردد في الصدر لغلبة الشبهة
ويكون من باب ترك اصل الحل لظاهر قوي ومر مثله في شرح

ذا رد

ذلك الحديث وذاك على ما ضعفت فيه الشبهة فينبغي على اصل الحل
ويجتنب محل الشبهة ورعا واجيب بغير ذلك مما لا يصح فاجتنبه
وفي جوابه صلى الله عليه وسلم لوابصة بهذا اشارة الى حسن فهمه
وفوق ذكائه وتنور قلبه لانه عليه السلام احاله على ادراك القلبي
وعلم ان يدرك ذلك من نفسه اذ لا يدرك ذلك الا من هو كذلك
واما الغليظ الطبع الضعيف الادراك فلا يجاب بذلك لانه لا
يتحصل منه على شيء وانما يفصل له ما يحتاج اليه من الاوامر والنواهي
الشرعية وهذا من جميل عادته عليه السلام مع اصحابه فانه كان
يخاطبهم على قدر عقولهم ومن ثم قالت عائشة رضي الله تعالى عنها
امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ينزل الناس منازلهم هذا
حديث صحيح وفي نسخة حسن رويناه بسند نا حال كونه في
مسند ي الامامين الجليلين حديثا وفقها وغيرهما الى ابي عبد الله
احمد بن حنبل احد الفقهاء المجتهدين والائمة المتبوعين روي
عن امم كالبخاري ومسلم وابي داود وابنيه مات في ربيع الاول
سنة احدى واربعين ومائتين عن بضع وسبعين سنة ومسند فيه
اربعون الف حديث وقيل ثلاثون تكرر منها عشرة جمعه من
سبعمائة الف وخمسين الف حديث وقال اجعلة حجة بيني وبين الله
تعالى وقال ما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله صلى الله
عليه وسلم فارجعوا اليه فان وجد تموه فيه والا فليس بحجة وهذا
يدل على احاطته بالسنة واطلاعه عليها ومن ثم قال في المحنة
تكفل اقول ما لم يقل فلم يجزم بان ذلك لم يقل الا بعد اطلاعه
على السنة واقوال الائمة نعم لم يلتزم رضي الله عنه الصحة
في مسنده وانما اخرج فيه ما لم يجمع الناس على تركه واما قول
بعضهم ان كل ما فيه صحيح فمردود بل الحق ان فيه احاديث كثيرة
ضعيفة وبعضها اسند في الضعف من بعض حتى ان ابن الجوزي
ادخل كثيرا منها في موضوعاته ولكن قد تقعقبه في بعضها بل في
غيرها شيخ الاسلام العسقلاني وحقق فيمن الوضع عن جميع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)